

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية والقواعد الخاصة بها؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل كردون مدينة العبور؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضم مساحة ١٦٤.٩ أفدنة لمدينة العبور كمجتمع عمرانى؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٠ بإعادة تخصيص بعض المساحات المملوكة للدولة كمدافن صحية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩ لسنة ٢٠١٤ بتخصيص الأراضي لتوسيعات مدينة العبور ؛

وعلى ما عرضه المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار :

(المادة الأولى)

ينشأ مجتمع عمراني جديد يسمى «مدينة العبور الجديدة» بمساحة ٥٨٩١٤ فدان ، مع احتفاظ القوات المسلحة بملكية عدد (٦) مواقع بداخل المدينة بمساحة ١٣٧٦٩,٨١٩ فدان ، وذلك وفقاً للخريطة والإحداثيات المرفقين بهذا القرار .

(المادة الثانية)

تقوم «الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية» بتسليم «هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة» كافة المستندات الموجودة بحوزتها المتعلقة بمساحة الأرض المبينة بالمادة الأولى من هذا القرار ، بما فيها تلك المثبتة لأى تعاملات قمت على أجزاء منها ، أيًا كان غرضها ، وسواء كان التعامل لجمعيات أو أفراد أو شركات خاصة أو عامة ، وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار .

(المادة الثالثة)

على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الانتهاء ، من وضع المخططين الاستراتيجي والتفصيلي لمدينة العبور الجديدة خلال مدة لا تزيد على عام ونصف من تاريخ صدور هذا القرار ، وبما يحقق تنميتها على الوجه الأمثل ، وتحقيق الاستفادة القصوى من موقعها المتميز ، ليصبح مجتمعاً عمرانياً جديداً متكملاً للخدمات .

(المادة الرابعة)

على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إجراه، حصر على الطبيعة للعقارات التي قد تكون كائنة بمساحة الأرض المبينة بالمادة الأولى من هذا القرار ، ومراجعة ذلك على ما هو ثابت بالمستندات ، لبيان مدى مطابقة وضع تلك العقارات مع المخططين الاستراتيجي والتفصيلي لمدينة العبور الجديدة ، واتخاذ إجراءات تحصيل المستحق للدولة من مقابل نقدى أو عينى عن تغيير تخصيص مساحة الأرض موضوع هذا القرار .

(المادة الخامسة)

يصدر رئيس الوزراء، بناءً على عرض وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية قراراً بقواعد وضوابط تحصيل مستحقات الدولة وتنظيم توزيع المتحصلات الناشئة عن تطبيق هذا القرار ، وكذا اتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة إن كان لذلك مقتضى ، وذلك كله وفقاً للقانون .

(المادة السادسة)

يتولى كل من وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والزراعة واستصلاح الأراضي كل في مجال اختصاصه وتحت إشراف رئيس مجلس الوزراء ، متابعة تنفيذ الأعمال والتكليفات الواردة في هذا القرار والعمل على إنتهائها في المواعيد المقررة .

ويقدم الوزيران تقريراً شهرياً إلى مجلس الوزراء يتضمن ما نفذ من أعمال وتكليفات وبيان أسباب عدم تنفيذ ما لم ينفذ منها .

ويرفع رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية تقريراً تفصيلياً بما تم من أعمال وتكليفات ومعوقات التنفيذ وذلك كل ثلاثة أشهر على الأكثـر .

(المادة السابعة)

يُلغى قراراً رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٤ ، ٣١٩ ، ٢٠٠٩ لسنة ٢٠١٤
يُلغى البندان الأول والثانى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٠ .
كما يُلغى كل نصٍ يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر ببرئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ

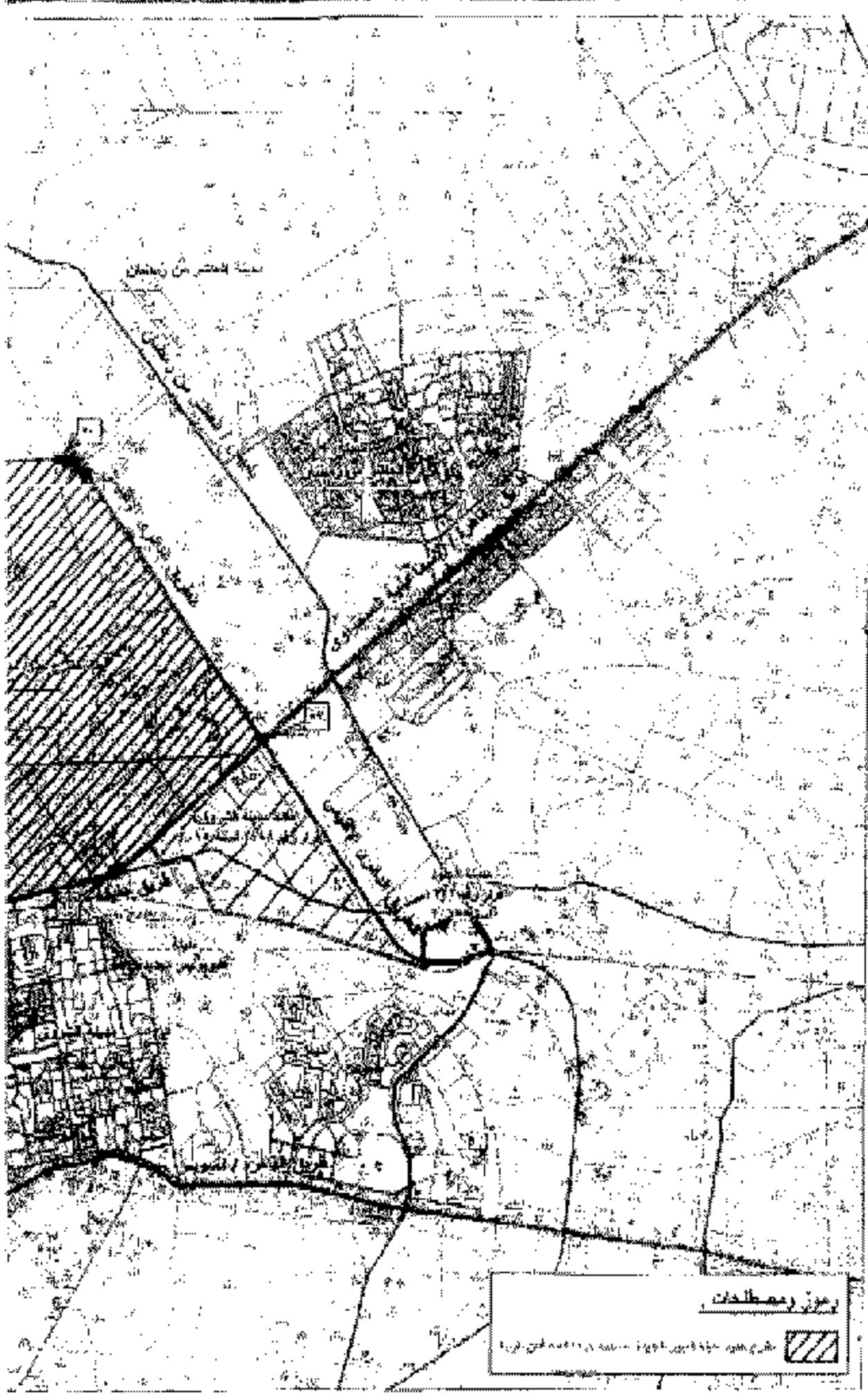
(الموافق ٣٠ مايو سنة ٢٠١٦ م) .

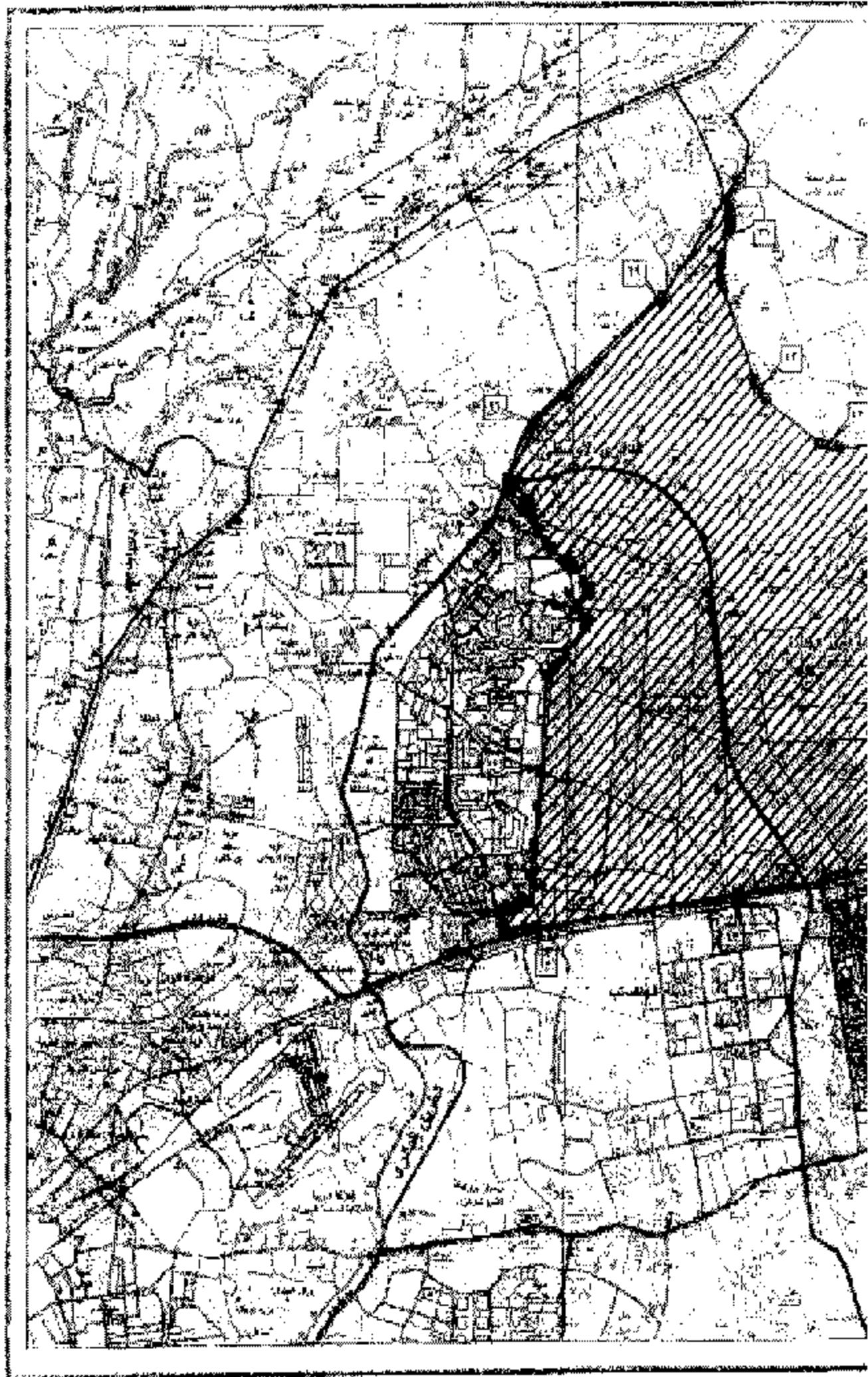
عبد الفتاح السيسى

WGS ٨٤ - بنظام الجديدة العبور مدينة مقترن إحداثيات كشف

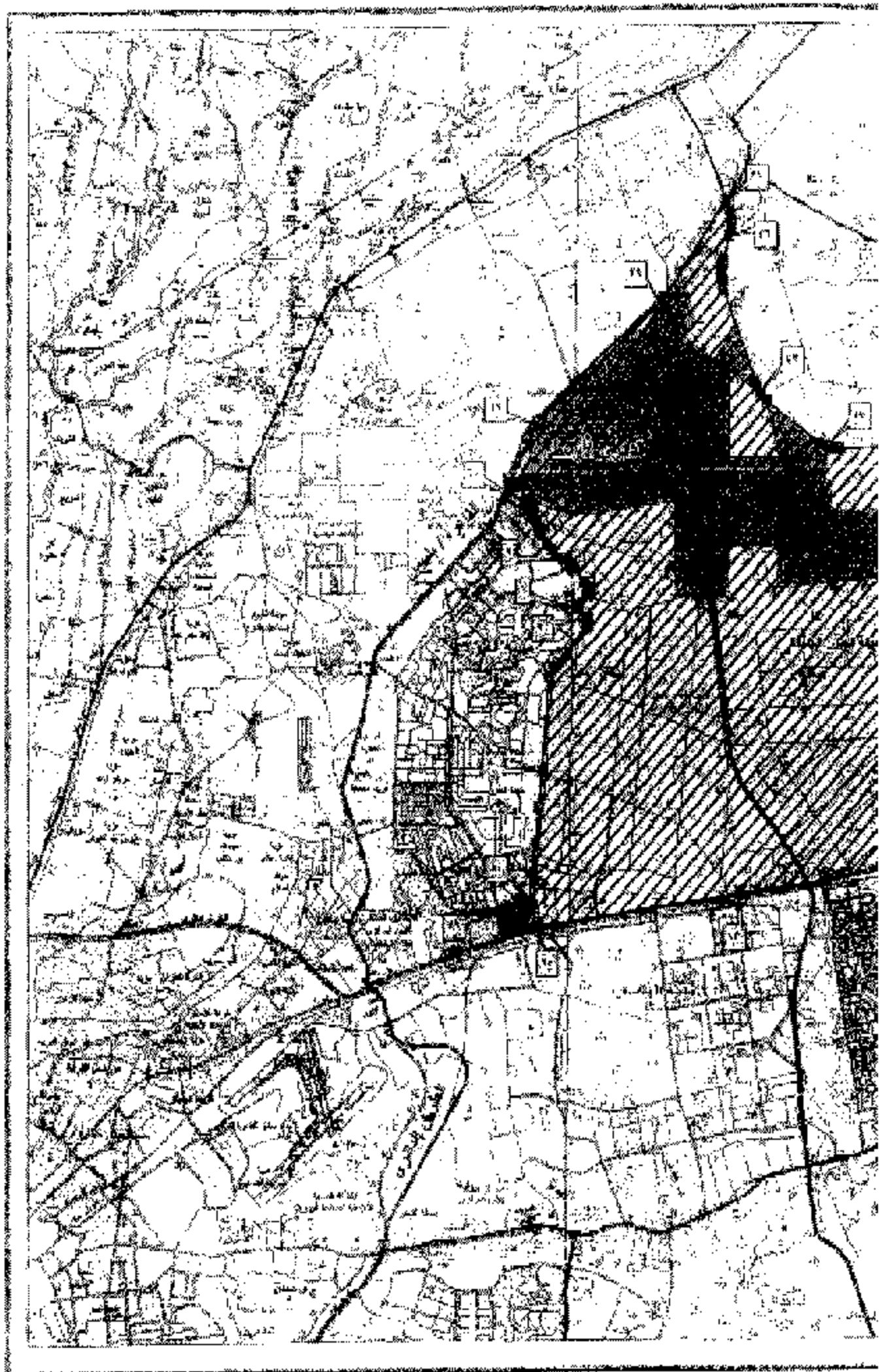
X	Y	Z	X	Y	Z
٣٠٩٤٣٧,٥١٨°N	٣٠٩٤٣٧,١١٥°E	٣٠	٣٠٩٤٣٧,٦٣٣°N	٣٠٩٤٣٧,٣١٥°E	٣٠
٣٠٩٤٣٨,٣١٨°N	٣٠٩٤٣٨,٠٨٥°E	٣١	٣٠٩٤٣٨,٣٧٨°N	٣٠٩٤٣٨,١١٠°E	٣١
٣٠٩٤٣٨,٣٧٣°N	٣٠٩٤٣٨,٣٦٣°E	٣٢	٣٠٩٤٣٨,٣٧٣°N	٣٠٩٤٣٨,٣٧٣°E	٣٢
٣٠٩٤٣٨,٠٩٣°N	٣٠٩٤٣٨,٠٩٣°E	٣٣	٣٠٩٤٣٨,٣٧٣°N	٣٠٩٤٣٨,٣٧٣°E	٣٣
٣٠٩٤٣٨,٥١٨°N	٣٠٩٤٣٨,٥١٨°E	٣٤	٣٠٩٤٣٨,٣٧٣°N	٣٠٩٤٣٨,٣٧٣°E	٣٤
٣٠٩٤٣٩,٠٩٣°N	٣٠٩٤٣٩,٠٩٣°E	٣٥	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,١١٠°E	٣٥
٣٠٩٤٣٩,٣١٨°N	٣٠٩٤٣٩,٣١٨°E	٣٦	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣٦
٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣٧	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣٧
٣٠٩٤٣٩,٦٣٣°N	٣٠٩٤٣٩,٦٣٣°E	٣٨	٣٠٩٤٣٩,٦٣٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣٨
٣٠٩٤٣٩,٧٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٧٧٣°E	٣٩	٣٠٩٤٣٩,٧٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣٩
٣٠٩٤٣٩,٨٣٣°N	٣٠٩٤٣٩,٨٣٣°E	٣١٠	٣٠٩٤٣٩,٨٣٣°N	٣٠٩٤٣٩,٦٣٣°E	٣١٠
٣٠٩٤٣٩,٨٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٨٧٣°E	٣١١	٣٠٩٤٣٩,٨٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٤٣٣°E	٣١١
٣٠٩٤٣٩,٩١٨°N	٣٠٩٤٣٩,٩١٨°E	٣١٢	٣٠٩٤٣٩,٩١٨°N	٣٠٩٤٣٩,١١٠°E	٣١٢
٣٠٩٤٣٩,٩٦٣°N	٣٠٩٤٣٩,٩٦٣°E	٣١٣	٣٠٩٤٣٩,٩٦٣°N	٣٠٩٤٣٩,٦٣٣°E	٣١٣
٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°E	٣١٤	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣١٤
٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°E	٣١٥	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣١٥
٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°E	٣١٦	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣١٦
٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°E	٣١٧	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣١٧
٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°E	٣١٨	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣١٨
٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°E	٣١٩	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣١٩
٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°E	٣٢٠	٣٠٩٤٣٩,٩٧٣°N	٣٠٩٤٣٩,٣٧٣°E	٣٢٠













الدعاوى وبيان المطلبات :

بيان الدعاوى المقدمة باسمه العلني في المحكمة الدستورية العليا في شأن دعوى:



لإلغاء بعض التشريعات المنشورة في ١٣ يونيو ٢٠١٤م، وذلك لعدم دستوريتها، ومنها تشريعات سلطنة عُمان بـ(١٣) مرسوماً بقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٤م، والمرفق به (٣) مذكرات تفصيلية.



